تقدير موقف

الأردن ومستقبل الضفة الغربية بعد معركة طوفان الأقصى

الإثنين 5 آب 2024

إعداد الباحث: حازم عيّاد

عمان– الأردن

- **مقدمة**

جاءت عملية طوفان الأقصى في سياقٍ استراتيجي محلي وإقليمي ودولي امتاز بتسارع متغيّراته؛ من الحرب الأوكرانية، إلى أزمة تايوان والتوترات في بحر الصين الجنوبي، مرورًا بمشاريع التطبيع الأمريكية التي تشمل مشاريع اقتصادية إقليمية وأخرى تطبيعية سياسية وأمنية مع المجموعة العربية والإسلامية، وليس انتهاءً بصعود اليمين الإسرائيلي المتطرّف وتشكيله حكومة بقيادة بنيامين نتنياهو في العام 2021، وهي حكومة تبنّت أجندة وبرنامجًا استهدف الضفة الغربية ومدينة القدس والوصاية الهاشمية على المقدسات. جاء ذلك كله في وقتٍ سابقٍ لعملية طوفان الأقصى وبالتزامن مع تصاعد المقاومة المسلّحة في الضفة الغربية على وقع تزايد هجمات المستوطنين واليمين الإسرائيلي.

في ظل البيئة السياسية والأمنية المتخلّقة محليًا وإقليميًا دوليًا في الضفة الغربية ومحيطها الحيوي انطلقت عملية طوفان الأقصى لتفرض واقعًا جديدًا من التأثير على مجموع المتغيّرات الفاعلة على الأرض خلال العامين اللذين سبقا العملية، سواء كان ذلك بإضافة متغيّرات جديدة، أو بتعزيز أخرى عبر زيادة وزنها السياسي والأمني، أو كان بإضعاف متغيّرات ثالثة من حيث قدرتها على التأثير، وهو ما باتت السياسية الأردنية مضطره للتعامل معه خلال الأشهر العشرة الماضية من عمر معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الأمر الذي أفضى إلى تموضعٍ سياسي أردني استند إلى مقاربات تقليدية تعتمد على ضرورة وقف إطلاق النار والتمسّك بالخيار السلمي لإدارة الصراع واستعادة حالة الاستقرار في الضفة الغربية عبر دعم السلطة الفلسطينية وصولًا إلى حلّ الدولتين، والاعتماد على الدعم الغربي والأمريكي والأوروبي لتمرير هذه السياسة التي تأمل تأثيرها وفاعليتها.

المقاربة الأردنية استندت في تموضعها إلى التجارب السابقة في التفاعل مع الأحداث الساخنة بمواصلة التمسك بالخيار التفاوضي التقليدي والتماهي مع الطروحات الأمريكية والأوروبية، وهو ما يدفع للتساؤل حول جدوى استمرار التموضع الأردني الرسمي القائم حاليا تجاه الضفة الغربية والخيارات والمسارات المستقبلية لهذا التموضع، وفقًا لأولويات السياسة الأردنية وأهدافها، وهو ما يسعى هذا التقدير الاستراتيجي لمعالجته، حيث يتناول متغيّرات طوفان الأقصى وتداعياته على السياسة الأردنية تجاه الضفة الغربية وخياراتها المستقبلية، خصوصًا تلك التي تخدم أولوياتها ومصالحها المباشرة.

أولًا: المتغيّرات التي أحدثتها معركة طوفان الأقصى

يمكن رصد العديد من المتغيّرات المهمة التي سبقت معركة طوفان الأقصى وأثّرت في سياسات الأردن بالتعامل مع الضفة الغربية، وفي مقدمة تلك المتغيّرات:

1. صعود اليمين المتطرّف وتشكيل ائتلاف حكومي يتزعمه بنيامين نتنياهو بتوجهاته المتشددة تجاه الأردن.
2. إنجاز الاتفاقات الإبراهيمية التطبيعية، ودخول مؤثرين إقليميين جدد إلى الملف الفلسطيني بشكل هدد الدور الأردني في القضية الفلسطينية.
3. ضمور الدور السياسي للأردن لصالح الدور الأمني في التعامل مع ملف الضفة الغربية والساحة الفلسطينية.
4. صعود المقاومة المسلّحة في الضفة الغربية، وتزايد العمليات بشكل هدد مكانة السلطة وأجندتها الأمنية والسياسية، وقوض نظرية الأمن الإسرائيلي.
5. تنامي التهديدات الأمنية الخارجية، ودخول إيران وحزب الله على خط دعم المقاومة في الضفة الغربية.

وبعد اندلاع معركة طوفان الأقصى يمكن رصد المتغيّرات التالية التي كان لها تأثير كبير في رسم وتحديد اتجاهات السياسة الأردنية تجاه الضفة الغربية:

1. تنامي خطر التهجير القسري للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن.
2. تسارع خطوات اليمين الإسرائيلي المتطرّف لتنفيذ أجندته السياسية والأمنية في الضفة الغربية.
3. إلحاق الإدارة المدنية في الضفة الغربية بحكومة الاحتلال تحت إشراف وزير المالية بتسموئيل سموتريتش كبديل للإدارة العسكرية، وتشكيل قوة أمنية مسلّحة خاصة من المستوطنين تحت إشراف وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وزيادة الهجمات على الفلسطينيين في الضفة الغربية، والتوسّع في عمليات هدم منازل الفلسطينيين، وتزايد عمليات الاستيطان في مناطق (ب) و (ج).
4. تصاعد كبير في عمليات المقاومة الفلسطينية من حيث الكمّ والنوع، كردّ على توسّع الاعتداءات الإسرائيلية، وتعبيرًا عن التطوير التراكمي للعمل المقاوم وتسارعه بتأثير معركة طوفان الأقصى.
5. تزايد الهاجس الأمني لدى الجانب الرسمي الأردني بتأثير:

أ. تزايد الاختراقات الأمنية بالقرب من الحدود الأردنية السورية والأردنية العراقية، إلى جانب التهديدات الأمنية للملاحة عبر البحر الأحمر، والتحديات للمجال الجوي الأردني عبر الطائرات المسيّرة والصواريخ البالسيتة والمجنحة القادمة من اليمن والعراق.

ب. تزايد الأعباء الأمنية على الأردن الناجمة عن تدهور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية وعن تراجع النفوذ والتأثير الأمني للسلطة الفلسطينية.

ت. تزايد التخوفات الأردنية الرسمية من تنفيذ عمليات عسكرية عبر نهر الأردن على الحدود مع فلسطين المحتلة.

6. تزايد التهميش للحضور والدور السياسي الأردني لصالح بعض الأطراف الإقليمية، كقطر ومصر والسعودية والإمارات، إما من خلال طرح هذه الدول نفسها كوسيط أو كمفاوضين ومشاركين في الإغاثة الإنسانية وفي ترتيبات اليوم التالي للحرب.
7. ضمور الدور السياسي الأردني لصالح الدور الأمني في الضفة الغربية وفي الساحة الفلسطنية والإقليم.
8. تنامي الوعي أردنيًا على مستوى النخب وعلى المستوى الشعبي بخطورة التهديد الإسرائيلي على الأردن، وإدراك أهمية دور المقاومة وفاعليتها في مواجهة الخطر الإسرائيلي على الأردن.
9. تزايد الدعم الدولي لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستعداد للاعتراف بها، في ذات الوقت الذي يتعاظم فيه الرفض الإسرائيلي لفكرة الدولة الفلسطينية والتهديدات المتواصلة بضم الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية من قبل الحكومة اليمينية المتطرّفة بقيادة بنيامين نتنياهو.

ثانيًا: التموضع الأردني تجاه الضفة الغربية بعد معركة طوفان الأقصى

مثّل التموضع السياسي والأمني الأردني في مرحلة ما بعد طوفان الأقصى تجاه الضفة الغربية امتدادًا طبيعيًا للسياسة الأردنية قبيل الطوفان، مقرونًا بحراك دبلوماسي نشط باتجاه الحلفاء الغربيين وفي مقدمتهم الأوروبيون، إلى جانب محاولات لتفعيل العمق العربي، خصوصًا الخليجي والمصري، والإسلامي، الأمر الذي لم يتحقق خلال المرحلة الماضية رغم الحراك النشط للأردن ودبلوماسيته، ليقتصر التموضع الأردني على التفاعل مع القوى الغربية الرافضة لاستمرار الحرب والداعية لعزل تأثير نتنياهو وحكومة اليمين الإسرائيلي.

ولم يعمد الجانب الأردني خلال الأشهر العشر الماضية من الحرب للانفتاح على القوى السياسية الفلسطيينة وخصوصًا حركات المقاومة، كما لم يسبر الفرص الممكنة والمتولدة عن طوفان الأقصى لتطوير دوره السياسي واستعادة تأثيره في الضفة الغربية والمنطقة العربية، فضلًا عن تحسين قدرته على مواجهة التحديات والمناورة لمواجهة الضغوط الأمريكية التي أظهرت قدرًا كبيرًا من الانحياز للاحتلال بشكل أسهم بإحراج الأردن في الساحة الداخلية والعربية والإسلامية، حيث فاقم من مأزق تنامي الدور الأمني للأردن على حساب الدور السياسي في الضفة الغربية، كونه يعدّ من متطلبات الشراكة والرؤية الأمريكية للأردن ومستقبله في التعامل مع التحديات، خلافًا للسعودية والإمارات ومصر وقطر التي امتلكت مساحة أوسع للمناورة والتأثير، وهو ما دفع نحو تحميل الأردن الكلف السياسية والإنسانية والاقتصادية والأمنية للفشل الإسرائيلي وللأدوار المتصاعدة للإمارات والسعودية خصوصًا، ولبرنامج اليمين الإسرائيلي الراغب بحلّ مشكلة الضفة الغربية على حساب الأردن واستقراره، ما يجعل من التموضع الأردني الحالي معضلة حقيقية.

ويتلخص تموضع الأردن تجاه الضفة الغربية في الوقت الحالي في ضوء تداعيات معركة طوفان الأقصى فيما يلي:

1. التصدي لجهود اليمين الإسرائيلي الذي يسعى لتمرير التهجير القسري للفلسطينيين من قطاع غزة إلى مصر، كخطوة مبدئية واستباقية تهدف إلى الحيلولة دون تكرار التهجير من الضفة الغربية إلى الأردن، الأمر الذي دفع لتعزيز التعاون والشراكة الأردنية مع مصر والدول العربية والإسلامية ومع عدد من الدول الغربية في ملف مقاومة التهجير.
2. مواصلة السياسة السابقة بدعم السلطة الفلسطينية والدفاع عن شرعيتها، واختزال العلاقة معها وتجنّب الانفتاح على بقية القوى الفلسطينية الفاعلة، وبخاصة حركات المقاومة التي تقود عملية طوفان الأقصى.
3. تجنّب الصدام مع اليمين الإسرائيلي، وتحاشي اللجوء لإجراءات سياسية واقتصادية متشددة ضد الاحتلال وجرائمه في قطاع غزة والضفة الغربية، وعلى رأسها إغلاق المعابر البرية، والحفاظ على الحد الأدنى من التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي في الشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية والإغاثية.
4. ضبط واحتواء حراك الجبهة الداخلية، والحفاظ على تماسكها، من خلال فرض سيطرة المؤسسات الرسمية على المشهد الداخلي والإغاثي، وتحييد دور المجتمع المدني والقوى السياسية وإضعافه وتهميشه واحتوائه سياسيًا واقتصاديًا.
5. الانفتاح على المجموعة الأوروبية و إسبانيا وخصوصًا فرنسا وإيرلندا وبلجيكا وهولندا والنرويج من أجل وقف الحرب، والانفتاح كذلك على القوى المناهضة للتصعيد والداعية لوقف إطلاق النار في الولايات المتحدة، وتكثيف الجهود لمساعدة الفلسطينيين إغاثيًا في قطاع غزة والضفة الغربية، وتجنّب الصدام المباشر مع الإدارة الأمريكية والقوى الداعمة للحرب في أوروبا، في ظل غياب دور العمق العربي ودور الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.
6. مواصلة الاعتماد على الولايات المتحدة والتماهي مع سياساتها لحماية الأمن الحدودي الأردني وخفض التصعيد الإقليمي وضبط المشهد الإسرائيلي والتعامل مع ضغوطه اليمينية خصوصا في الضفة الغربية، في مقابل تجنّب كامل للتفاعل مع الصين وروسيا وتطوير العلاقات معهما في ضوء مواقفهما من الحرب والعدوان على قطاع غزة.
7. تنامي الدور الأمني في الدفاع عن الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية القادمة من سوريا والعراق والبحر الأحمر على حساب الدور السياسي الذي يفرضه الواقع الجيوستراتيجي للمملكة.
8. مواصلة التردد في مزاحمة الأدوار السياسية المتنامية للدول العربية (قطر ومصر والإمارات والسعودية) في الملف الفلسطيني، بسبب ضعف المرونة السياسية الناتج عن اختزال العلاقة فلسطينيًا في السلطة الفلسطينية وإغلاق الأبواب على العلاقة مع قوى المقاومة المؤثرة في الساحة الفلسطينية، وكذلك بتأثير فاعلية التأثير الاقتصادي والجيوسياسي الذي تملكه السعودية والإمارات، الأمر الذي أسهم في محدودية تأثير الدور السياسي الأردني في ملف وقف إطلاق النار وعقد صفقة لتبادل الأسرى، لصالح دول تسعى لمنافسة الأردن بلعب أدوار إغاثية وجيوسياسية في الضفة الغربية، عبر الانخراط في برامج اليوم التالي للحرب بالشراكة مع الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي.

ثالثًا: أولويات الأردن الراهنة في التعامل مع الضفة الغربية

في ضوء المعطيات الحالية واتجاهات السياسة الأردنية في التعامل مع الضفة الغربية، تبرز لدى الجانب الرسمي الأردني الأولويات المرحلية التالية:

1. منع عمليات التهجير القسري للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن.
2. درء خطر اليمين الإسرائيلي المتطرّف عن الأردن والمتمثل بالوطن البديل، ومواجهة الهيمنة السياسية والاقتصادية والأمنية للاحتلال الإسرائيلي شرقي نهر الأردن، باعتبارها تهديدًا لسيادة الأردن وهويته الوطنية.
3. حماية الأمن وضبط الحدود، سواء أكان مع الضفة الغربية، أو مع سوريا والعراق والبحر الأحمر، ومنع عمليات تدفق السلاح عبر الحدود والأراضي الأردنية.
4. صدّ التداعيات السلبية وغير المرغوبة للتطورات في الضفة الغربية على الوضع الداخلي الأردني، كي لا تؤثر على المعادلة السياسية المحلية بتأثير من:
   أ. ضعف السلطة الفلسطينية وتزايد احتمالات انهيارها أو استبدالها.
   ب. صعود مكانة المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس في الشارع الأردني.
   ت. استفادة قوى سياسية محلية ومعارضة من صعود المقاومة الإسلامية وفي مقدمتها الحركة الإسلامية في الأردن، في ظل انتخابات برلمانية مرتقبة في العاشر من ايلول/ سبتمبر القادم، والتي تُجرى للمرة الاولى وفقًا لقانون أحزاب جديد وآخر انتخابي يخصص للأحزاب 41 مقعدًا في مجلس النواب.
5. تعزيز دور السلطة الفلسطينية وقطع الطريق على محاولات إضعافها واستبدالها.
6. إحياء المسار السياسي التفاوضي لإنجاز حل الدولتين، والاستفادة من الزخم السياسي الناجم عن اعتراف العديد من دول العالم بالدولة الفلسطينية.
7. استعادة وتعزيز الدور السياسي للأردن في الضفة الغربية.

رابعًا: خيارات الأردن المستقبلية تجاه الضفة الغربية

تبرز مجموعة من الخيارات أمام متخذ القرار في الأردن في إدارة العلاقة مع الضفة الغربية للفترة القادمة في ضوء المحددات التي حكمت السياسة الأردنية خلال العقود السابقة وبتأثير تداعيات معركة طوفان الأقصى، ومن أبرز هذه الخيارات:

الخيار الاول (الجمود):

وذلك عبر استمرار السياسة الحالية بالرهان على السلطة الفلسطينية واختزال العلاقة معها، ودعم خيار حل الدولتين، والانسجام مع التوجهات الأمريكية الداعمة لهذا الخيار، والسعي لفرض تهدئة في الضفة الغربية تدرء الأخطار والتهديدات الأمنية، وتَجنّب التداعيات السلبية لمعركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والتصعيد في الضفة الغربية، وصولًا إلى التماهي مع توجهات السياسية الأمريكية لمستقبل الأوضاع في الضفة الغربية.

الخيار الثاني (الحياد والنأي بالنفس):

وذلك من خلال تبنّي سياسة تقوم على الحياد والنأي بالنفس عن الانخراط في الأوضاع الداخلية للضفة الغربية، تحاشيًا لتداعيات سياسية غير مرغوبة.

الخيار الثالث (الفاعلية والتوازن وتنويع الخيارات):

عبر اعتماد مقاربة تقوم على تعزيز الدور والحضور والتأثير في الضفة الغربية، وتبنّي سياسة متوازنة توسّع الخيارات ومساحة التحرك وتقود إلى الانفتاح على مختلف الأطراف الفاعلة في الساحة الفلسطينية (السلطة وفصائل المقاومة والأطر والهيئات السياسية والشعبية)، دون السماح بأن تكون العلاقة مع أي طرف على حساب العلاقة مع بقية الأطراف.

خامسًا: المفاضلة والترجيح بين الخيارات

في ضوء أولويات السياسة الأردنية، وانطلاقًا من المصالح الأردنية الراسخة في إدارة العلاقة مع القضية الفلسطينية التي تُعدّ شأنًا أردنيًا داخليًا بامتياز، يمكن الوقوف على ما يلي:

- **الخيار الأول: الجمود واستمرار الوضع الراهن**

يكرّس خيار الجمود استمرار الوضع الراهن على صعيد خيارات الأردن السياسية وعلاقاته مع الساحة الفلسطينية والأطراف الإقليمية والدولية. ومن خلال التجربة العملية المتواصلة في اعتماد هذا الخيار منذ فترة طويلة، يُلاحظ ما يلي:

1. رغم أن التموضع الحالي للأردن نجح في تعطيل ومنع التهجير القسري حتى اللحظة من الضفة الغربية، من خلال التضامن مع الموقف المصري والفلسطيني الرسمي والشعبي والفصائلي لقوى المقاومة الرافض لتهجيرالفلسطينيين من قطاع غزة وبشراكةٍ ودعمٍ من المجموعة العربية والإسلامية والمجتمع الدولي، إلا أن ذلك ما كان له أن يكون واقعيًا وعمليًا دون صمود الشعب الفلسطيني والمقاومة في قطاع غزة والضفة والذي أفشل خطط الاحتلال لاستغلال هجوم 7 أكتوبر لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية.
2. لم ينجح التموضع الحالي للأردن في درء أخطار اليمين الإسرائيلي المتطرّف، حيث انتهت سياسة الوضع الراهن إلى العجز عن تحقيق أهدافها للأسباب التالية:

أ) لم تتمكن من وضع حد لتصيعد واستهداف اليمين الإسرائيلي للمملكة عبر ادعاءاته والمزاعم المتكررة لقادته بأن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، أو الادعاء بأنه جزء من "إسرائيل الكبرى".

ب) لم تنجح في تعطيل أو وقف أجندة اليمن المتطرّف الذي تسارعت برامجه لتشمل السيطرة والاستيطان في مناطق (ب) و (ج) في الضفة الغربية والمحددة وفقًا لاتفاقية أوسلو كأراضٍ فلسطينية، بالإضافة إلى التوسّع في الاستيطان ومصادرة الأراضي في غور الأردن وشمالي الضفة الغربية خلافًا لاتفاق (قانون فك الارتباط) مع مناطق الضفة الذي أُقرّ سنة 2005 بُعيد انتفاضة الأقصى ضمن خطة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لوقف القتال والمواجهات في الضفة الغربية والمعروفة بخطة الجنرال دايتون. فاتفاقات السلام والضمانات الأمريكية سقطت أكثر من مرة أمام الاختبارات العملية في الضفة الغربية في ظل جبروت المستوطنين وآلة البطش العسكرية الإسرائيلية الداعمة لهم.

ت) لم تدرأ عن الأردن أخطار خطة حكومة اليمين المتطرّف بقيادة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش لإخضاع بيت لحم والقدس لصلاحيات الإدارة المدنية التابعة لوزارة المالية التي يديرها سموتريتش، ولا سيما في ضوء تشكيل قوات خاصة لحماية المستوطنات تتشكّل من المستوطنين والمتقاعدين العسكريين وتخضع لوزارة الأمن القومي التي يديرها إيتمار بن غفير زعيم حزب القوة اليهودية (عوتسيما يهوديت).

ث) كما لم توقف الاقتحامات المتواصلة للمسجد الأقصى التي يقودها وزير الأمن القومي بن غفير متجاهلًا الوصاية الأردنية، ولم تحُل دون تشديد إجراءات القمع في السجون والمعتقلات الإسرائيلية التي ضمت أكثر من 15 ألف فلسطيني من الضفة الغربية، ولم توقف التحريض لاقتلاع الفلسطينين من أرضهم وإلحاقها بالسيادة الإسرائيلية، ولا هي أوقفت هجمات المستوطنين واعتداءاتهم على الفلسطينيين في الضفة، ليرتفع مستوى الاحتقان ويهدد بانفجار الأوضاع.

3. على صعيد الأمن وضبط الحدود، لم ينجح التموضع الحالي للأردن في وقف عمليات التهريب أو الحدّ من السيولة الأمنية التي بلغت ذروتها في نيسان/ ابريل من العام الحالي عندما دخلت إيران والكيان الصهيوني في مواجهة مسلّحة علنية عرّضت سيادة الأردن وأجواءه لتهديدات كبيرة، كما فاقمت من حدّة الضغوط الأمنية على المناطق الحدودية المجاورة للضفة الغربية، حيث نشط اختراق الحدود السورية وإلى حد ما العراقية التي باتت منطلقًا لهجمات الفصائل العراقية على مدينة حيفا على البحر المتوسط وكذلك إيلات (ام الرشراش) على البحر الأحمر، بالتعاون مع حركة انصار الله الحوثية في اليمن. ولم تفلح الجهود الأردنية والأمريكية والأوروبية في تحقيق التهدئة أو خفض التصعيد سواء في الضفة الغربية أو في الإقليم بما في ذاك البحر الأحمر والمتوسط.
4. فيما يتعلق بصدّ التداعيات السلبية على الوضع الداخلي في الأردن، لم تفلح سياسة الوضع الراهن في تحقيق أهدافها وفي الانسجام مع أولويات السياسية الأردنية للأسباب التالية:

أ) تنامي وتفاقم حالة الضعف التي تعاني منها السلطة الفلسطينية وأجهزتها في رام الله بسبب عجزها عن حماية الشعب الفلسطيني وكذلك نتيجة التضييق عليها من حكومة اليمين المتطرّف في ظل ضعف المظلة العربية والأمريكية والأوروبية الداعمة للسلطة. وقابل ذلك تنامي قوة المقاومة وتحديها لحكومة اليمين المتطرّف، ما عزّز مصداقية برنامجها وشرعيتها وفاعليتها في مواجهة اليمين الإسرائيلي وفي التصدي لإجراءات الاحتلال القمعية في الضفة.

ب) تنامى الحراك الداخلي الأردني الذي نظّم إضرابًا ناجحًا وحملة مقاطعة واسعة لمنتجات الدول الداعمة للاحتلال. كما زادت شعبية حركات المقاومة وداعميها في الأردن على حساب السلطة الفلسطينية وبرنامجها السياسي الذي انهار وكاد يطيح بمكانة القضية الفلسطينية وبفرص إقامة الدولة الفلسطينية، في حين نجحت المقاومة من خلال عملية طوفان الأقصى في دفع العديد من الدول الأوروبية ودول العالم للاعتراف بالدولة الفلسطينية، كما أسهمت في تفعيل المنظومة القانونية الدولية في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والجمعية العامة للامم المتحدة، وفرضت مزيدًا من التحدي على الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

ت) كما تعاظمت الفجوة بين الخطاب الرسمي والشعبي في الأردن بسبب التماهي مع السياسة الأمريكية والأوروبية والتعويل على السلطة وعلى إمكانية إنجاز حل الدولتين عبر الطرق الدبلوماسية دون العسكرية، والتمسّك بالاتفاقات المعقودة مع الاحتلال، ومنها الاتفاقات التجارية التي وضعت تركيا قيودًا عليها في مرحلة متاخرة من

الحرب، في حين فرض الحوثيون حصارًا بحريًا، وفرضت ماليزيا قيودًا على شركات النقل البحري الإسرائيلي للوقوف في موانئها أو المرور في مياهها الإقليمية.

قابل ذلك كله حذر وتحفظ من الجانب الرسمي الأردني في فرض عقوبات واتخاذ إجراءت أكثر تشددا وأقل مجاملة وتماهيًا مع توجاهات الجانب الأمريكي والأوروبي، في مقابل رفض الحالة الشعبية الأردنية لجميع أشكال العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، لتتنامى بذلك شعبية المعارضة السياسية ومصداقيتها.

5. التموضع الرسمي الأردني لم يمنع تدهور مكانة السلطة الفلسطينية وتراجع قوتها وتأثيرها في الضفة الغربية لصالح مشروع المقاومة الآخذ بالاتساع، بالتوازي مع هجمات اليمين الإسرائيلي المتطرّف وحكومة الاحتلال وأجهزتها الأمنية التي طالت كل شيء بما في ذلك السلطة وقدراتها المالية التي تقلصت إلى حدّ العجز عن دفع رواتب أفراد الأجهزة الأمنية والحكومة ذاتها في الضفة الغربية.

ولم تفلح الشراكة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية بما فيها الدول الأوروبية وكندا وأستراليا ونيوزلندا، ومع حلفائهم اليابان وكوريا الجنوبية، في وقف هجمة اليمين الإسرائيلي أو وقف حالة تدهور السلطة، كما لم تفلح سياسية التماهي مع الولايات المتحدة وأجندتها في حماية المصالح الأردنية في الضفة، أو في الحدّ من المخاطر السياسية والأمنية على استقرار الضفة الغربية والمناطق الحدودية.

6. لم ينجح التموضع السياسي الحالي للسياسة الأردنية في إحياء المسار التفاوضي لإنجاز حل الدولتين، في حين تقدّم مسار الوساطة القطرية والمصرية لإنهاء القتال في قطاع غزة، كما بدأت نقاشات ما بعد الحرب التي انخرطت فيها السعودية والإمارات.

فمسار التسوية وحلّ الدولتين معطّل وغير فاعل، ويتراجع لصالح مسارات أكثر تفاعلا مع واقع المعركة ويومياتها، وهو ما أسهم في تهميش الدور الجيوسياسي الأردني والجيوستراتيجي وحوّله إلى دور تابع للمشاريع الدولية.

7. السياسة الأمريكية مسؤولة عن تدهور الدور السياسي للأردن في موازاة تنامي أدوار إقليمية على رأسها:

- الدور القطري الذي برز كوسيط مهم خلال معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى جانب الدور المصري الذي زاوج بين الأدوار الأمنية ودوره كوسيط ولاعب جيوسياسي واستراتيجي مؤثر.
- تنامي دور الإمارات التي انخرطت في اتفاقات التطبيع الإبراهيمية، بلعبها دور في الإغاثة وطرح برامج ومشاريع لمستقبل قطاع غزة ما بعد الحرب. إلى جانب السعودية التي تعوّل عليها الولايات المتحدة وحكومة الاحتلال لإدارة المرحلة التي تتبع انتهاء الحرب على قطاع غزة.
- صحوة الدور التركي الذي يسعى لأن يكون فاعلًا في احتواء الصراع والحدّ من توسّعه، فضلًا عن كونه مشتبكًا وإن كان في وقت متاخر مع الكيان الصهيوني، كما أنه رفع سقوفه في التعامل مع العدوان الإسرائيلي وفي التفاعل مع المقاومة الفلسطينية، حيث فرض عقوبات اقتصادية على الجانب الإسرائيلي، واستضاف قادة المقاومة، وسعى

لتوفير قاعدة شعبية وانتخابية لدعم سياسة الحكومة وتعزيز مكانتها ومرونتها السياسية في التفاعل مع الحدث في تحدياته وفرصه الواعدة.

- تنامي الدور الروسي الذي ظهر تأثيره بشكل مباشر في مجلس الأمن إلى جانب الدور الصيني، حيث سعى الطرفان للعب أدوار في تحقيق المصالحة الفلسطينية واستضافة الوفود الفلسطينية بما فيها القوى المقاومة الإسلامية التي ما زالت الجهات الرسمية الأردنية ترفض التعامل معها بصورة رسمية خلافًا لما تقوم به مصر وقطر وكثير من دول الإقليم كالجزائر والمغرب والعراق وإيران ولبنان وجنوب افريقيا وكوبا وفنزويلا وماليزيا.

في المقابل بقي الدور الأردني مهمّشًا ومقتصرًا على لعب أدوار أمنية أو إغاثية، ويتحرك على هامش أدوار القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة والأمريكية أو الأوروبية المتفاعلة إيجابًا مع الملف الفلسطيني وعلى رأسها إسبانيا وإيرلندا وبلجيكا، إلى جانب جنوب إفريقيا والبرازيل، فضلا عن التحرك على هامش الوسطاء أو اللاعبين الأساسين في إدارة المرحلة وما بعدها، كمصر والإمارات والسعودية.

- **الخيار الثاني: الحياد والنأي بالنفس**

لدى قراءة النتائج المتوقعة لاعتماد سياسة الحياد والنأي بالنفس عن الاهتمام الإيجابي بتطورات الأوضاع في الضفة الغربية، يُلاحظ ما يلي:

1. لا تمنع سياسة الحياد والنأي بالنفس مخططات التهجير القسري للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن، بل تسهّل على اليمين تمرير أجندته في ظل صمت أمريكي وغربي وعربي، وهو ما يشكّل تهديدًا للأمن والاستقرار والسيادة الأردنية. ولا شك أن مقاومة سياسة التهجير الإسرائيلية تتطلّب الانفتاح على المقاومة الفلسطينية التي أفشلت المشروع في قطاع غزة، وتفعيل الدبلوماسية الأردنية والعربية للضغط مع المجموعة الدولية على الاحتلال وداعميه في الولايات المتحدة وأوروبا.
2. سياسة الحياد والنأي بالنفس لا توقف تنامي التهديدات الأمنية الحدودية مع الضفة وسوريا والعراق، او تلك القادمة من البحر الأحمر أو عبر الجو، كما لا تمنع الأطراف المنخرطة في المواجهة من تكثيف عمليات تدفق السلاح وتهريبه عبر الأراضي الأردنية وتبادل الهجمات مع الاحتلال عبر الأردن وخاصة إذا ما اشتعل الصراع وتمدد زمانيًا ومكانيًا.
3. سياسة الحياد والنأي بالنفس لا توقف التداعيات السلبية غير المرغوبة للتطورات في الضفة الغربية على الساحة الداخلية الأردنية، حيث يُتوقع:

أ) أن تضعف السلطة الفلسطينية وأن يتم استبدالها بقوى أقرب إلى رؤية اليمين الإسرائيلي وأجندته أو لدول عربية منافسة. حيث يُتوقع ان تتجاذبها أجندة اليمين الإسرائيلي، وأن تضعف مناعتها السياسية والأمنية والاقتصادية، إلى جانب تماهي دول الإقليم المندفعة نحو التطبيع مع السياسة الإسرائيلية.

ب) لا توقف سياسة الحياد صعود المقاومة الفلسطينية التي تتحول إلى قوة رئيسية في الضفة الغربية لملء فراغ السلطة وضعفها.

6. لا تساعد سياسة الحياد على استئناف المسار السياسي التفاوضي لإنجاز حل الدولتين الذي يتبناه الموقف الرسمي الأردني ويُعدّ أكثر المنافحين عنه، حيث تعطّل الإمكانات الجيوسياسية الكامنة للأردن في الضفة الغربية بسبب التماسّ والقرب الجغرافي، فضلا عن المكانة الدبلوماسية.
7. تؤثر سياسة الحياد سلبًا في المكانة المرموقة التي يحتلها الأردن في المنظومة الغربية التي تضم الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وداخل المجتمع الدولي. فسجلّ الأردن في موازاة الأطراف المنافسة نظيف ومصداقيته مرتفعة في أوروبا والولايات المتحدة وفي أروقة المؤسسات الدولية، وهي مكانة وموارد معنوية ودبلوماسية وقانونية يتم تعطيلها بالحياد لصالح أطراف إقليمية لا تملك الموقع الجغرافي أو الفاعلية السياسة والقدرة على المناورة التي يمتلكها الأردن، الأمر الذي قد يحوّله إلى مجرد لاعب ثانوي بدور أمني لا تأثير أو قيمة سياسية او استراتيجية كبيرة له.

الخيار الثالث: الفاعلية والتوازن وتنويع الخيارات:

بقراءة النتائج والتداعيات المتوقعة لاعتماد سياسة الفاعلية والتوازن وتنويع الخيارات يُلاحظ أنها تحقق ما يلي:

1. منع عمليات التهجير القسري إلى الأردن من الضفة الغربية، وهو ما يعززه الانفتاح على القوى الفلسطينية وبرنامج المقاومة الذي يقابل برنامج اليمين الإسرائيلي المتطرّف ومشروع أوسلو التفاوضي الذي فقد أوراق قوته. فصمود المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة قدّم نموذجًا في القدرة على إحباط مشروع التهجير القسري من قطاع غزة إلى سيناء ومن الضفة الغربية إلى الأردن مستقبلا، وهو نموذج ناجح للتصدي للمخططات الإسرائيلية وإفشالها من خلال برنامج المقاومة الذي حوّل، بصموده ومقاومته، القرارات والمواقف الأممية والدولية إلى حقيقة واقعة بإعطائه زخمًا للاعتراف بالحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها الحق بإنشاء دولة فلسطينية.
2. درء خطر اليمين الإسرائيلي المتطرّف عن الأردن، وهو هدف يتحقق بالمقاربة المتوازنة التي تعزز صمود الضفة الغربية وتوفّر لها الأدوات لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، حيث إن المقاومة قادرة على مواجهة برنامج اليمين الصهيوني وإثبات عبثيته وعجزه أمام المقاومة والحقائق التي تفرضها على الأرض، وهو ما يسهم في دفع اليمين الإسرائيلي إلى تجنّب استفزاز الأردن واستهدافه. ورغم ما يواجه هذا الخيار من تحديات فإنه خيار عملي وواقعي لا ينبغي إقصاؤه من مروحة الخيارات الأردنية.
3. ومن شأن اعتماد هذا الخيار أن يسهم في التعامل مع التهديدات الأمنية التي تواجه الأردن، ويساعد على ضبط الحدود، سواء مع الضفة الغربية أو مع سوريا والعراق وفي البحر الأحمر. وهو هدف تمكّن المقاربة المتوازنة من تحقيقه عبر خفض مستوى التصعيد مع القوى الإقليمية بفتح قنوات للتواصل مع مختلف الاتجاهات والقوى الإقليمية، وصولًا إلى تفاهمات تخدم مصالح الأردن الأمنية والسياسية وتخفف الضغوط على حدوده وتحدّ من خطرها، خصوصا أن المقاومة الفلسطينية تملك علاقات قوية مع القوى التي يرى الأردن أنها تمثل تحديًا أمنيًا وحدوديًا له،

في حين تُظهر السلطة غياب الفاعلية والتأثير، فضلًا عن عجز الولايات المتحدة ومنظومتها الأمنية والسياسية والاقتصادية عن تحقيق مفهوم الأمن بصورة قوية.

4. صدّ التداعيات السلبية وغير المرغوبة للتطورات في الضفة الغربية على الوضع الداخلي في الأردن بحيث لا تؤثر على المعادلة السياسية الدخلية. ويتحقق ذلك في السياسة المتوازنة من خلال:

أ) الحدّ من تداعيات ضعف السلطة وتراجع مكانتها في فلسطين عبر تنويع الخيارات الأردنية وتعددها، وبما يمكّن الأردن من لعب دور فاعل في الضفة الغربية.

ب) التعاطي بإيجابية وواقعية مع متغيّر صعود مكانة المقاومة الفلسطينية في الشارع الأردني، من خلال بناء علاقات متوازنة قائمة على التفاهم والاحترام المتبادل والتعاون في مواجهة التهديدات المشتركة، تُراعي التحولات في الإقليم وسيادة الدول ومشاعرومواقف الشعوب، خصوصا توجهات الشارع الأردني الرافض للجرائم الإسرائيلية والتهديدات الأمنية السياسية وبما يعزّز الهوية الوطنية للدولة الأردنية.

ت) السياسة المتوازنة تعزز الجبهة الداخلية الأردنية وتوحّدها وتزيد من قدرة الحكومة على المناورة السياسية عربيًا وإقليميًا ودوليًا وبمشروعية عالية وفاعلية أكبر.

ث) تضييق الفجوة بين الشارع الأردني والدولة بكل مؤسساتها، وبما يردم الفجوة بين الشارع والحكومة ويزيد فاعلية الدولة في إدارة المشهد الداخلي والخارجي، ويزيد من مرونتها السياسية ويمنحها مزيدًا من الأدوات لتعزيز سياستها الخارجية سياسيًا وأمنيًا، بالاستثمار في الشارع نفسه الذي تسعى لاحتوائه بتوظيف حراكه وحراك القوى المحلية الداعمة للمقاومة ونهجها لتعزيز مرونة السياسة الأردنية وحماية مصالحها السياسية والأمنية، حيث إنها تمنحها :

- قدرة أعلى على المناورة السياسية لمواجهة اليمين الإسرائيلي وضغوط الولايات المتحدة وأجندة القوى الإقليمية، خصوصًا في حال وصول ترمب إلى السلطة.
- تعزيز قدرة الأردن على مواجهة المشاريع السياسية التي تؤدي إلى تحميله تبعات الأجندة السياسية الأمريكية والإسرائيلية والإقليمية لدول التطبيع العربي، وتحويل التحدي إلى فرصة تزيد من مناعة الأردن الداخلية وقدرته على المناورة الخارجية السياسية لتعزيز دوره باعتباره فاعلًا سياسيًا يصعب تجاوزه واختزال دوره في البعد الأمني.
- تتيح العلاقة المتوازنة بين القوى الفلسطينية للأردن لعب دور الوسيط والمؤثر في تحقيق التقارب الفلسطيني وتضييق الفجوة بين القوى والبرامج السياسية نحو أهداف تقترب من تحقيق المصالح الأردنية، بما يحدّ من مخاطر انهيار السلطة الفلسطينية وانتشار الفوضى التي قد تنعكس سلبًا على المصالح الأردنية وعلى حالة الاستقرار، بشكل يرهقها أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا ويجعلهاعرضة للضغوط السياسية بسبب ارتفاع الكلف الأمنية على الأردن.

5. دعم مشروع إقامة الدولة الفلسطينية، فالعلاقة المتوازنة مع كافة القوى الفلسطينية تعزز توجهات السياسة الأردنية ومصداقيتها، وتوفّر لها زخمًا للتحرك في المحافل الدولية وتفعيل دورها المقدّر من قبل المجتمع الدولي خصوصًا في أوروبا والولايات المتحدة إلى جانب الصين وروسيا.

كما تعزز من فاعلية شراكة الأردن ومصداقيته لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية والقوى الغربية الداعمة لهذا الخيار والعاجزة عن طرح حلول واقعية بفعل تنامي قوة اليمين الصهيوني المتطرّف والعجز عن احتوائه، فضلا عن تخبّط السياسة الأمريكية وانشغال الغرب في أوكرانيا وفي إدارة التنافس مع الصين.
فالعلاقة المتوازنة مع المكونات الفلسطينية بما فيها فصائل المقاومة توفّر للأردن هامشًا أوسع من المناورة المقرونة بالمصداقيه والموثوقيه لتحقيق الاستقرار في منطقة تُعدّ الأكثر تأثيرًا على الأمن الأردني لتماسّها الجغرافي والديموغرافي معه، خلافًا للدول العربية التي لا تملك تماسًا مع الضفة الغربية، ما يسهم في التعويل على الأردن من مختلف الأطراف المعنية لتبني مقارباته السياسية لخفض التصعيد وتحقيق الاستقرار.

الخلاصة

من خلال مناقشة الخيارت الأردنية في التعامل مع الضفة الغربية يظهر جليًا أن خيار إقامة علاقات فاعلة ومتوازنة مع الأطراف الفلسطينية والانسجام مع خيارات الشعب الفلسطيني ومع توجهات الشارع الأردني، يتيح للأردن تعزيز مقاربته السياسية تجاه القضية الفلسطينية ويعطي الدور الأردني مصداقية وموثوقية وقدرة أكبر على التأثير السياسي والأمني، فضلًا عن قدرته على تحييد المخاطر المحيطة والحدّ من تأثيرها بالتفاعل الإيجابي مع مختلف أطرافها.

فالأردن قادرعلى إنجاز ما حققته قطر ومصر بطرح نفسه كوسيط فعال ونزيه دون أن يؤثر ذلك على مكانته واحترامه من مختلف الأطراف، لانفتاحه على الجميع بما في ذلك المقاومة الفلسطينية وخياراتها، ودون استفزاز الغرب والولايات المتحدة أو اثارة الصدام مع خيارات الشعب الفلسطيني.

كما أن هذا الخيار يُمكّن الأردن من تقديم رؤيته لما بعد الحرب والعدوان على قطاع غزة، بالاقتراب من المقاومة الفلسطينية وطرح حلول لتهدئة الأوضاع في الضفة الغربية، وتعزيز حضوره كلاعب رئيس يضاهي الأطراف المنافسة، وذلك بفعل القرب الجغرافي والقدرة على التأثير الأمني والسياسي والاقتصادي في رسم معالم المشهد في الضفة الغربية.

والأهم من ذلك فإن هذا الخيار يحيّد المخاطر الأمنية العابرة للحدود ويضعها في سياقها الطبيعي دون الدخول في صدامات واسعة، ودون مواجهات تهدد أمنه واستقراره، وبما يُبقي التوتر ضمن حدود وجغرافية الصراع مع المحتل الإسرائيلي، وتجنّب نقل المواجهة إلى الأردن لتتحول إلى أعباء تهدد استقراره وتخدم خصومه في الكيان الصهيوني ومنافسيه في الإقليم.

التوصيات

1. في ضوء النتائج والتداعيات المترتبة على الخيارات الثلاثة، يتضح أن خيار تفعيل الدور الرسمي الأردني في الضفة الغربية على قاعدة التوازن في العلاقات مع مختلف مكونات الساحة الفلسطينية، وخصوصًا في الضفة الغربية، هو الذي ينسجم مع المصالح الوطنية الأردنية ويحققها، ويعزز الحضور والتأثير السياسي للأردن في محيطه الحيوي، ويسهم في تنويع خياراته وتوسيع مساحة المرونة السياسية أمامه، ويزيد من قدرة الأردن على مواجهة الأخطار والتحديات. وهو ما يزيد من أهمية توجيه الدعوة لمتخذ القرار الأردني لاعتماد هذا الخيار ووضع الآليات المناسبة التي تتيح انتقالًا آمنًا ومتدرّجًا لتحويله إلى سياسة عملية خلال المرحلة المقبلة.
2. دعوة الحكومة لاتخاذ إجراءات أكثر صلابة تجاه الاحتلال الإسرائيلي في المحافل الدولية، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة، سواء عبر الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يوفّر غطاء وحصانة في مواجهة أي تداعيات سلبية.

   كما أن من شأن تنسيق الخطوات في مواجهة الاحتلال مع الاتحاد الأوروبي ومع أطراف عربية وإقليمية وازنة أن يزيد من صعوبة محاصرة الأردن أو معاقبته على أية مواقف قوية يتخذها ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي أثبت بالتجربة العملية أنه لا يعبًا بالمصالح الأردنية، ولا يتورع عن حل ازماته على حساب الأردن والدول العربية.
3. تنشيط الحراك الدبلوماسي لاستثمار التحولات الإيجابية في الموقف العالمي تجاه القضية الفلسطينية، وخصوصًا ما يتعلق باعتراف العديد من دول العالم بالدولة الفلسطينية، وتزايد الفهم والإدراك والقبول بالرواية والسردية الفلسطينية والأردنية والعربية للصراع مع الاحتلال الغاصب.
4. ضرورة أن تخرج السياسة الأردنية من حالة التردد والمبالغة في الخوف والحذر والسلبية، ووضع خطة لتعزيز الدور والحضور في مجال الوساطات السياسية، أسوة بالعديد من الدول العربية التي نجحت في تعزيز أدوارها في هذا المجال رغم أن الأردن أقرب إلى ملف القضية الفلسطينية ويستطيع أن يمتلك أوراق قوة تزيد من قوته وفاعليته وقدرته على فرض نفسه كوسيط ولاعب مهم يصعب تجاوزه في الترتيبات الإقليمية التي تؤثر في مصالحه بصورة مباشرة.

انتهى،